أطروحات الدكتوراه المصرية فى القانون؛ دراسة فى الضبط الوراقى والنشر والإفادة(*)

د. جيهان محمود السيد
المدرس بقسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

يمثل مجال الضبط الوراقى مجالاً خصبًا للعديد من الدراسات فى تخصص المكتبات والمعلومات، لاسيَّما الدراسات التى تناولت الأطروحات باعتبارها من أهم مصادر المعلومات فى التخصصات المختلفة.

والرسالة التى نحن بصددها واحدة من الدراسات التى تغطى ثغرة مهمة فى هذا الجانب، فقد اهتمت صاحبة الرسالة بدراسة الضبط الوراقى لأطروحات الدكتوراه المصرية فى القانون، وسبل إتاحتها للعاملين فى مجال القانون، مع دراسة كم ما ينشر منها ودوافع هذا النشر ومعوقاته ومنافذه، بالإضافة إلى دراسة مدى الإفادة من الأطروحات كأحد مصادر المعلومات المتاحة للباحثين والممارسين (قضاة ومحامون وغيرهم) فى المجال.

وأما إطار الدراسة فقد تحدد فى أطروحات الدكتوراه التى أجازتها الجامعات المصرية فى القانون حتى نهاية عام ١٩٩٥م، بصرف النظر عن اللغة التى قدمت بها، وقد انحصر ذلك فى كلية الحقوق جامعة القاهرة، وكلية الحقوق ببنى سويف (جامعة القاهرة)، وكلية الحقوق جامعة عين شمس، وكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، وكلية الحقوق جامعة أسيوط، وكلية الحقوق جامعة المنصورة، وكلية الحقوق جامعة الزقازيق بالزقازيق، وكلية الحقوق جامعة طنطا، وكلية الحقوق جامعة المنوفية، بالإضافة إلى كليات الشريعة والقانون التابعة لجامعة الأزهر، وهى كليتى الشريعة والقانون بالقاهرة وأسيوط. وكذلك الأطروحات المجازة من كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، وأطروحات القانون الدولى المجازة من قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى الوصفى الذى يعنى بجمع الحقائق والبيانات عن الظواهر وتحليلها بهدف تفسير هذه الظواهر، بالإضافة إلى منهج القياسات الوراقية، كما استعانت ببعض أساليب القياسات الوراقية كالاستشهاد المرجعى الذاتى، ومدى التأثر، وتبادل الاستشهاد المرجعى ومعدلات التعطل.

هذا وقد تمثل مجتمع الدراسة فى فئتين أساسيتين:

الفئة الأولى: أعضاء هيئة التدريس فى الكليات التى تتولى التدريس والبحث فى مجال العلوم القانونية، وقد تم تحديد عينة قوامها ٢٠٪ من إجمالى هذه الفئة.

الفئة الثانية: الممارسون فى مجال القانون فى محافظة الإسكندرية وتضم أعضاء الهيئات

(*) أمل محمد أحمد خلاف. أطروحات الدكتوراه المصرية فى القانون: دراسة فى الضبط الوراقى والنشر والإفادة / إعداد أمل محمد أحمد خلاف؛ إشراف حشمت محمد على قاسم، محمد حامد دويدار، فاروق عثمان أباظة. الإسكندرية، ٢٠٠٠-٢٣٧، ٢ص: إيض؛ ٣٠سم. أطروحة (دكتوراه) جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

القضائية فى المحافظة (القضاء العادى والقضاء الإدارى) فى جميع درجات المحاكم (الاستئناف، والابتدائى، والجزئى)، وقد اتخذت الدراسة عينة قوامها ٢٠٪ أيضًا من إجمالى هذه الفئة ممثلة لجميع القطاعات.

وقد تنوعت الطرق التى اتبعت لجمع البيانات، وذلك فى كل جانب من جوانب الدراسة بما يتناسب وأهدافها كما يتضح مما يلى:

أولاً: الضبط الوراقى: ثم تحليل وراقيات أطروحات القانون المتاحة على اختلاف مستوياتها؛ بهدف الخروج بتقييم كامل لها لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد عليها، وقد تطلب هذا الجانب إعداد وراقية حصرية بالأطروحات المجازة من جميع الكليات محل الدراسة، وتم تسجيلها واستخراج النتائج المطلوبة منها آليًا وفقًا لبرنامج أعد خصيصًا لهذا الغرض.

ثانيًا: نشر الأطروحات: اعتمدت الدراسة فى هذا الجانب على استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات والتى وزعت بدورها على عينة طبقية نسبية من أعضاء هيئة التدريس بالكليات محل الدراسة.

ثالثًا: الإفادة من الأطروحات: انتهجت الدراسة سبيلين للتعرف على مدى الإفادة من أطروحات القانون؛ الأول هو تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة فى عينة من الإنتاج الفكرى فى مجال القانون؛ للتعرف على موقع الأطروحات بين مصادر معلومات التخصص التى تعتمد عليها الفئات المختلفة للقانونيين. وأما السبيل الآخر فكان استمارة الاستبيان بعد اختبار صدقها وثباتها وتجريبها على عينة محدودة للتأكد من صلاحيتها للوصول إلى البيانات المطلوبة.

وفيما يتعلق بمحتويات الدراسة فهى تقع فى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة على النحو التالى:

المقدمة: تتضمن مبررات اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة مع عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، كما تضمنت المنهج المعتمد عليه والفروض التى قامت الدراسة بالتحقق منها، وكيفية تحديد العينة وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها، ثم الصعوبات التى واجهتها الدراسة.

الفصل الأول: وهو عبارة عن عرض لمجتمع البحث، حيث يبين مجتمع القانون فى مصر، ويعرض الفصل الثانى للضبط الوراقى لأطروحات القانون فى مصر، من خلال دراسة تحليلية لأدوات الضبط الوراقى لأطروحات القانون.

ويتناول الفصل الثالث السمات العامة لأطروحات القانون فى مصر وتضم الخصائص الجغرافية والزمنية والموضوعية واللغوية لها.

ويوضح الفصل الرابع نشر أطروحات القانون فى مصر، ويتناول الفصل الخامس الاستشهاد المرجعى بالأطروحات المصرية فى القانون.

ويعرض الفصل السادس لإفادة الباحثين والممارسين من أطروحات القانون.

أما الفصل السابع فيعالج مدى إفادة الجهات المختصة من أطروحات القانون.

وتختتم الدراسة بخاتمة عبارة عن ملخص شامل للدراسة ومناقشة لما أسفرت عنه من نتائج.

وقد خرجت الدراسة التى بين أيدينا بالعديد من النتائج المهمة والتى قسمتها الباحثة أيضًا وفقًا لطبيعة الموضوع إلى ثلاثة جوانب:

أولاً: الأطروحات: أوضحت الدراسة أن أطروحات ٤٦٪ من الكليات محل الدراسة

حظيت بالضبط الوراقى الشامل، ولم يرد ضمن هذه الفئة كلية الحقوق جامعة القاهرة أولى الكليات فى إجازة أطروحات القانون.

كما أنه لم تتول أية جهة إصدار وراقية شاملة للأطروحات المجازة فى التخصص. وتعد الوراقيات العامة أكثر الوراقيات مراجعة من قبل الباحثين.

وفيما يتعلق بالسمات العامة لأطروحات القانون، فقد انعكست طبيعة الدراسات العليا فى القانون على كم الأطروحات المجازة فى التخصص؛ فلم تمثل أطروحاته سوى ٤,٧٪ من إجمالى أطروحات الدكتوراه المجازة من الجامعات المصرية.

ونظراً لارتباط القانون بالمجتمع وما يمر به من تغيرات، فلم تنفصل الدراسات الأكاديمية القانونية عن اهتمامات المجتمع؛ فقد حظيت الأفرع القانونية الأكثر اهتمامًا بشئون أفراد المجتمع، وهى تخصصات القانون المدنى والقانون الجنائى والشريعة الإسلامية بأكبر قدر من الأطروحات المجازة.

وقد تسيدت اللغة العربية أطروحات القانون بالرغم من سيطرة اللغة الفرنسية على هذه الأطروحات فى السنوات الأولى لإجازتها حتى منتصف الخمسينيات. ولم تجز أطروحات قانونية بلغات أجنبية سوى من كلية الحقوق جامعة القاهرة.

ثانيًا: نشر الأطروحات: لم يحظ بالنشر - سواء أكان نشرًا كاملاً أم جزئيًا - سوى ٤٩,١٪ من إجمالى أطروحات القانون المصرية.

وقد كان لعضوية الجمعيات العلمية بما تتيحه من قنوات اتصال علمى أثر فى نشر الأطروحة. كما ثبت إحصائيًا وجود ارتباط بين الجامعة التى أجازت الأطروحة، واللغة التى قدمت بها ونشرها؛ حيث تتزايد نسبة نشر الأطروحات المجازة من الجامعات المصرية، وتلك المجازة باللغة العربية.

ثالثًا: الإفادة من الأطروحات: تمثل الأطروحات نسبة مئوية قدرها ٦,٤٪ من إجمالى مصادر المعلومات المستشهد بها، فهى تحتل المرتبة الرابعة بعد الكتب (٦٣٪)، ومقالات الدوريات (١٤,٤١٪)، ثم السوابق القضائية (٦,٦٦٪).

كما تأثر الاستشهاد بالأطروحات العربية والأجنبية بطبيعة التخصص القانونى وعدد الأطروحات المجازة فيه.

وعلى الرغم من تعدد الجهات المختصة التى يمكن أن تستفيد من أطروحات القانون، وتعدد أوجه الإفادة الممكنة منها، فإنه لم تتم الافادة الفعلية سوى من ٢٧,٦٨٪ من الأطروحات. وقد ثبت إحصائيًا وجود علاقة بين لغة الاطروحة والإفادة منها، حيث تتزايد الإفادة من الأطروحات المجازة باللغة العربية عن نظيرتها المجازة بلغات أجنبية.